

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 2 سبتمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5498)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - منحج التفوق في الإمارات

الإمارات اليوم

03 - مكتسبات الخدمة الوطنية للمرأة الإماراتية

تقارير وتحليلات

04 - باكستان... قراءة في حدود دور الجيش في الأزمة السياسية

05 - مطالبات بنموذج أمريكي لمساعدة العراق واليمن وليبيا وأفغانستان

06 - تحذير من تعاون الولايات المتحدة مع إيران في مواجهة «الدولة الإسلامية»

شؤون اقتصادية

07 - بدء إنتاج النفط من حقل بكرة العراقي

من إصدارات المركز

08 - الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989



منهج التفوق في الإمارات

ما أشار إليه مجلس الإمارات للتنافسية من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسير على الطريق الصحيح للانضمام إلى أفضل 10 اقتصادات في العالم بحلول عام 2021، وفق «رؤية الإمارات 2021»، يؤكد أن هناك منهجية إماراتية في صنع التفوق والتفرد تقوم على أسس عدة خلقت تجربة التنمية الرائدة في الإمارات تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

أول هذه الأسس، هي عدم الاكتفاء بتحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية الدولية الصادرة عن مؤسسات وهيئات لها مصداقيتها على المستوى العالمي، وإنما العمل على الحفاظ على هذه المراكز والسعي المستمر من دون توقف من أجل التقدم إلى الأمام والحصول على مراكز أكثر تقدماً، من منطلق إيمان قيادتنا الرشيدة بقاعدة أساسية في مجال التنمية، هي أن التطور مسار مستمر يقوم على التجدد والتراكم، وأن التوقف عن التقدم إلى الأمام عند أي نقطة على هذا المسار يعني التراجع إلى الخلف.

الأساس الثاني لمنهجية التفوق الإماراتية، هو التطلع الدائم إلى تحقيق التقدم ليس بالمعايير الإقليمية فقط، وإنما بالمعايير العالمية أيضاً، حيث تؤمن قيادتنا الرشيدة بأن فرصة التقدم والترقي ليست حكراً على دول دون أخرى، وإنما هي متاحة لكل دولة تأخذ بأسباب التقدم وتسعى إلى تحقيقه عبر رؤى وخطط واضحة تستند إلى تعبئة سليمة للموارد الوطنية، المادية والبشرية، وعمل مخلص من أجل المصلحة العليا للوطن. ومن هنا فقد نجحت الإمارات في التفوق على دول كبرى ومتقدمة في العالم في الكثير من مؤشرات التنافسية على المستويات المختلفة.

الأساس الثالث الذي يميز منهجية الإمارات للتفوق والتفرد، هو التخطيط الجيد ليس للحاضر فقط، وإنما للمستقبل أيضاً، ومن ثم وضوح الأهداف وآليات تحقيقها والمدة الزمنية لذلك، وهذا أمر واضح في كل الخطط التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولذلك تحقق هذه الخطط أهدافها وتصل إلى مراميها، ولذلك تكتسب أي خطة تنموية تعلنها دولة الإمارات العربية المتحدة مصداقية مطلقة على الساحتين الإقليمية والعالمية أيضاً مهما كان مستوى الطموح الذي تنطوي عليه. ومن هنا عندما تم إعلان «رؤية الإمارات 2021» والتأكيد أن هدفها هو جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في الذكرى الخمسين لإنشائها، كانت هناك ثقة تامة، ليس على الساحة الإماراتية أو العربية فقط، وإنما على الساحة العالمية أيضاً، بأن هذا الهدف سوف يتحقق في المدى الزمني المحدد له، وبالفعل تثبت الإنجازات والنجاحات التنموية الإماراتية الكبيرة والرائدة على مدى الفترة الماضية أن الإمارات تمشي في طريقها الصحيح بثقة كبيرة لتحقيق أهداف «رؤية الإمارات 2021».

مكتسبات الخدمة الوطنية للمرأة الإماراتية

استقبل مركز «مدرسة خولة بنت الأزور» في العاصمة أبوظبي، مؤخراً، الدفعة الأولى من المواطنات المقبولات في الخدمة الوطنية والاحتياطية، في خطوة جديدة تقطعها المرأة الإماراتية في إطار الاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية، هذه الخطوة التي تجسد قيمة ومعنى الوفاء، الذي تكنه المواطنة الإماراتية تجاه وطنها، وحرصها التام على تحمّل المسؤولية كاملة، بالمساواة مع الرجل، في إطار الذود عن الوطن وصون أراضيه وحفظ كرامته ورفعته رايته والدفاع عنه ضد أي تهديد محتمل مهما كان مصدره.

بهذه الخطوة سطرت المرأة الإماراتية سطوراً جديدة في سجل إنجازاتها، ودخلت معترفاً جديداً يظل حكرًا على الرجال في الكثير من دول العالم التي تعتمد نظام الخدمة الوطنية والعسكرية، وليست هذه المرة الأولى التي تقدّم فيها المرأة الإماراتية نموذجاً للشجاعة والإقدام، إذ سبق لها أن دخلت معترك العمل والمنافسة في العديد من القطاعات، وكان لها مبادرات وإنجازات قلّ نظيرها على مستوى المنطقة والعالم، فقد انخرطت في قطاع قيادة الأعمال، فأستت مشروعاتها الخاصة وأدارتها، وتميزت في ذلك على منافساتها على مستوى العالم، كما أنها شغلت الوظائف المهنية والمناصب القيادية، فعملت طبيبة ومدرسة وقاضية ودبلوماسية ووزيرة، بل وشرطية وقائدة طائرة وملاحه جوية، إلى غير ذلك من الوظائف والمناصب التي تتطلب قدرات خاصة، ولم يكن ذلك حائلاً أمامها، بل إن عظم التحدي كان دافعاً لها لإثبات الذات وضرب أمثلة الشجاعة والإقدام والتميز، فكان دورها عاملاً محفزاً ومحركاً لعجلة التنمية والتطور على أرض هذا الوطن.

وها هي المرأة الإماراتية تتقدم إلى الخدمة العسكرية جنباً إلى جنب مع الرجل أيضاً، تلبية نداء الوطن والواجب، وتشارك في حماية المكتسبات التنموية التي شاركت في إنجازها، في إطار ترسيخ دورها الأصيل في تطوير مجتمعها؛ اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومعرفياً، هذا الدور الذي اكتسبته على مر عقود من العمل والمثابرة، على أرضية من المبادئ الراسخة، التي أسس لها المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه. وقد تأصل هذا الدور بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها ومازالت تبذلها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة «أم الإمارات»، طوال مسيرتها الطويلة في العطاء، من أجل تمكين المرأة الإماراتية، والاستفادة من طاقاتها البناءة وقدراتها النوعية.

يظل دور المرأة بمنزلة حجر الزاوية بالنسبة إلى أي مجتمع، باعتبارها الركن الركين للأسرة، ذلك المكون الأساسي لأي مجتمع. ومع انخراط المرأة الإماراتية في الأنشطة كافة، ومشاركتها الواسعة في مختلف جوانب الحياة في وطنها، بما في ذلك الخدمة الوطنية والاحتياطية، فإن ذلك من شأنه أن يصقل شخصيتها، ويوسع خبراتها ومعارفها ومداركها، ويمكّنها من التعرف على المسؤوليات كافة، التي يمكن أن يضطلع بها أي مواطن أو مواطنة من أبناء الوطن، وخاصة أن انخراطها في الخدمة الوطنية يتيح لها فرصة اكتساب خبرات جديدة، من قبيل تعلم تكنولوجيايات جديدة والانخراط في منظومة تقوم على العمل بروح الجماعة وتحمل المسؤولية والإقدام، ومن شأن ذلك أن يساعدها على تربية النشء الإماراتي تنشئة سليمة وصحية، وأن يجعل من الأسرة الإماراتية بحق هي المعين الأول والأساسي لتربية المواطن الإماراتي القادر على بناء وطنه وتطويره ووضع في المكانة التي تليق به بين الأمم، وحماية أرضه ضد أي تهديد والذود عن مكتسباته التاريخية.

باكستان... قراءة في حدود دور الجيش في الأزمة السياسية

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى إثارة التساؤل حول دور الجيش الباكستاني في الأزمة السياسية الحالية، وحدود تدخله فيها، خاصة في ضوء موقعه في قلب العملية السياسية منذ إنشاء الدولة في عام 1947.

الخارجية، وخاصة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. ثانيها، أن نواز شريف وصل إلى السلطة بعد فوز حزبه في الانتخابات التي أجريت العام الماضي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم انتقال السلطة فيها بطريق سلمي، وقد تم النظر إلى ذلك على أنه تحول سياسي مهم من شأنه أن يضع البلاد على طريق الاستقرار، ومن ثم فإن أي تدخل من قبل الجيش لتولي السلطة ربما يجعله يبدو وكأنه قد أطاح هذا التحول ومنع اتجاه البلاد نحو الديمقراطية المستقرة. ثالثها، أن الجنرال «رحيل شريف» الذي يتولى رئاسة الأركان في الجيش يوصف بأن له «سمعة الرجل المستقيم والجندي المهني الذي ليس له طموحات سياسية»، وهذا عامل آخر من العوامل التي ربما تمنع المؤسسة العسكرية من العودة إلى الحكم بشكل مباشر في ضوء الأزمة السياسية الحالية.

لكن على الرغم من ذلك فإن تطور الأحداث ربما يفرض على الجيش التدخل لإدارة الأمور، وخاصة إذا ما انفجرت الأوضاع بين الحكم والمعارضة وتحولت إلى صدامات دامية تهدد «أمن الدولة». وحتى إذا لم تصل الأمور إلى هذا الحد فإن للجيش دوره الأساسي في إدارة هذه الأزمة وإنهائها، سواء لجهة الضغط على نواز شريف لتقديم بعض التنازلات، أو لحماية المؤسسات وخاصة المهمة منها.

وفي كل الحالات، فإن الجيش سوف يكتسب المزيد من القوة السياسية في ضوء هذه الأزمة، حيث اتضح للحكم والمعارضة معاً أنه الجهة القادرة على ضبط إيقاع الأحداث والتدخل في الأزمات السياسية الكبرى.

وصلت الأزمة السياسية في باكستان إلى منعطف حرج، بعد أن تحولت اعتصامات المعارضة بزعماء عمران خان، ورجل الدين محمد طاهر القادري، المطالبة باستقالة رئيس الحكومة نواز شريف، إلى الصدام مع قوات الأمن ووقوع قتلى وجرحى، وهذا يطرح تساؤلاً مهماً حول دور الجيش الباكستاني في هذه الأزمة وحدود تدخله لإنهائها أو نزع فتيل الانفجار منها؟ هناك الكثير من الأسباب التي تدعو إلى إثارة هذا السؤال: أولها، أن المؤسسة العسكرية الباكستانية هي المؤسسة الأقوى وصاحبة الدور السياسي المهم منذ إنشاء الدولة في عام 1947، وقد تدخل الجيش بالفعل مرات عدة لإطاحة حكومات مدنية وتولي الحكم بطريقة مباشرة. ثانيها، ما أثير حول عدم رضا الجيش عن طريقة تعامل الحكومة مع قضية الجنرال برويز مشرف لجهة الاتهامات التي تم توجيهها إليه ومنعه من السفر خارج البلاد، فربما تم النظر إلى هذه الاتهامات على أنها إساءة بشكل أو بآخر إلى الجيش. ثالثها، أن الجيش قد عرض بالفعل الوساطة في الأزمة بين الحكومة والمعارضة ودعا الجانبين إلى تسوية خلافتهما سلمياً، وأكد في الوقت نفسه أنه لن يتوانى عن القيام بدوره في «حفظ أمن الدولة».

السؤال هنا هو: ما حدود تدخل الجيش في الأزمة؟

هناك أكثر من سبب ربما يمنع الجيش من السيطرة المباشرة على الحكم، أولها، أن خبرة الجيش في السلطة وتدخله المباشر في السياسة خلال السنوات الماضية، ربما لا تشجعه على تكرارها مرة أخرى، وخاصة أن الدور السياسي للجيش تسبب في مشكلات كثيرة لباكستان في علاقاتها



لمواجهة تمدد تنظيمات الإرهاب

مطالبات بنموذج أمريكي لمساعدة العراق واليمن وليبيا وأفغانستان

يرى خبراء أن برامج المساعدات الأمريكية في دول مثل: العراق واليمن وأفغانستان وليبيا، بعد أحداث 11 سبتمبر لم تحقق الهدف المنشود منها، وهو القضاء على تنظيم «القاعدة» والجماعات الموالية له، الأمر الذي يتطلب ضرورة طرح نموذج جديد أكثر فعالية وديناميكية بما يدرأ الخطر عن تلك الدول ويعزز المصالح الأمريكية هناك.

عن نجاح هذه الخطة أو فشلها في نهاية المطاف، مع ضرورة طرح خطط لحماية المصالح الأمريكية وتعزيز وضع الأنظمة الهشة لتلك الدول، وعلى الكونجرس تفويض المسؤولين الميدانيين بما يمنحهم الحرية الكافية لاستخدام المساعدات الأمريكية تبعاً



لظروف كل حالة على حدة.

خطوات الإصلاح

يرى الخبراء أن الرد الأمريكي على التهديدات القادمة من الأنظمة المأزومة حقق ثلاثة أهداف، وهي: تعزيز الأمن الأمريكي على الحدود، وتركيز وكالات الاستخبارات الأمريكية على «القاعدة»، وزيادة المساعدات الاقتصادية والمدنية للدول غير المستقرة. لكن هناك خشية من تواضع النتائج المنتظرة من برامج المساعدات، لأسباب مختلفة مثل البيروقراطية وتداخل الاختصاصات، وهو ما يتطلب إصلاحاً شاملاً تتولى تنفيذه السفارات الأمريكية يقوم على: أولاً، الانتقائية بسبب محدودية الموارد المتاحة التي يتعين استمرارها لفترات زمنية طويلة، وأن تقتصر المساعدات على الدول التي تزداد فيها الخطورة. ثانياً، التوقف عن الاكتفاء بتحويل المساعدات إلى حكومات الدول المعنية حتى لا يُساء استخدامها، مع لعب دور أكبر لمراقبة إنفاق المساعدات. ثالثاً، تخصيص المساعدات لبنود معينة لتعزيز الأجهزة الأمنية أو المعنية بتطبيق القانون، مع وجود أفراد البعثة الدبلوماسية الأمريكية عند وضع خطط التنمية في الدول المعنية. رابعاً، توخي المرونة في توزيع المخصصات المالية لتلبية احتياجات بنود معينة تبعاً لظروف كل حالة على حدة. خامساً، ضرورة تحقيق التكامل بين برامج المساعدات، وتوخي الدقة عند تحديد الأولويات. سادساً، ضرورة استمرار حملات الملاحقة ضد «القاعدة» مع تجنب استفزاز السكان المحليين، طبقاً لخطة مكافحة شاملة ومدروسة حتى لا يحدث تداخل أو إهدار للموارد.

ذكر دنيس بليز، مدير هيئة الاستخبارات الوطنية، وقائد القيادة الأمريكية في منطقة المحيط الهادي سابقاً، ورونالد نيومن، رئيس الأكاديمية الأمريكية للشؤون الدبلوماسية، وإريك أولسن، قائد قيادة العمليات الخاصة الأمريكية سابقاً، أن عمليات إعادة

التأهيل الأمريكية: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في العراق وأفغانستان وغيرها منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر تحتاج إلى ترميم شامل لتحقيق هدفها الرئيسي، وهو تفويت الفرصة على «القاعدة» وأمثالها في زعزعة أمن هذه الدول واستقرارها والإضرار بالمصالح الأمريكية هناك. وقد ذكر هؤلاء الخبراء في مقال مشترك نشرته مجلة «ناشونال إنترست» أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في سياستها الرامية إلى انتشار الدول ذات الأنظمة المأزومة من أزمتها المختلفة، مثل: ارتفاع ضعف المؤسسات الحكومية، وارتفاع مستوى الفقر، والانقسامات العرقية والدينية والقبلية الداخلية التي تمنح تنظيم «القاعدة» والميليشيات التابعة له ملاذاً آمناً لزعزعة الاستقرار الداخلي وتهديد الولايات المتحدة نفسها وحلفائها أيضاً. ورغم النتائج الإيجابية التي حققها برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية بهدف تحقيق الاستقرار في دول غير مستقرة، مثل: العراق واليمن وأفغانستان، فإن الخبراء يرون أن النتائج الإجمالية جاءت متواضعة، وهو ما يتطلب ضرورة إصلاح البرنامج كماً وكيفاً.

يرى الخبراء أن الوقت قد حان لطرح نموذج عملياتي جديد أكثر فاعلية لبرامج المساعدات الأمريكية في الدول المأزومة أو «الهشة» التي توجد فيها «القاعدة» بقوة، عن طريق تزويد تلك الدول ببعثات دبلوماسية تتمتع بخبرات طويلة، ومنح السفراء الأمريكيين مزيداً من الصلاحيات لتخطيط وإدارة العمليات المباشرة، بحيث يكونون مسؤولين

تحذير من تعاون الولايات المتحدة مع إيران في مواجهة «الدولة الإسلامية»

أوضح مراسلا صحيفة «ذا نيويورك تايمز» في العراق، تيم أرانغو، وعزام أحمد، في مقال مشترك في الصحيفة، أنها المرة الأولى التي تخوض فيها الميليشيات المدعومة من إيران والطائرات الأمريكية قتالاً من أجل هدف مشترك، وهو التصدي لمقاتلي «الدولة الإسلامية في العراق والشام».



وقال مسؤول آخر إن الولايات المتحدة لا تعمل مع طهران وأضاف «نحن نعمل مع الحكومة العراقية ومع قوات البشمركة الكردية». وترى إيران ذات الغالبية الشيعية أن ظهور «داعش» التي تسعى لإنشاء دولة الخلافة السنية في المنطقة يندر بالخطر، ويشكل خطورة عليها هي نفسها. ويرى المراسلان أن الأهداف الأمريكية والإيرانية متعارضة في المنطقة، ففي الوقت الذي تسعى فيه إيران لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، فإن الولايات المتحدة تسعى لإقصائه عن الحكم من خلال دعم الثوار المعتدلين في المعارضة السورية، لكن أي عمل عسكري أمريكي في سوريا ضد مقاتلي «داعش» قد ينتهي إلى دعم الأسد وتوسيع الأجنحة الإقليمية لإيران. وقد اقترح الرئيس الإيراني حسن روحاني ذات مرة فكرة العمل معاً بين الولايات المتحدة وإيران لاجتثاث الفوضى في العراق، لكن المرشد الأعلى لم يكن متحمساً لتلك الفكرة، ومن ثم أشار روحاني مؤخراً إلى استحالة التعاون في القتال بين الولايات المتحدة وإيران في التصدي للجماعات الإرهابية في المنطقة. وقد بات من غير الواضح إن كانت انتقاداته القوية المفاجئة للولايات المتحدة تغييراً في موقفه أم كانت تلك التصريحات مناورة سياسية لتهدة الانتقادات الداخلية أو لمنح إيران مساحة واسعة للمناورة في المفاوضات النووية بشأن برنامجها النووي المثير للجدل.

وأضاف المقال أنه في حال استمرار هذه العمليات العسكرية، فإنها ستشهد تغييراً دراماتيكياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإيران لأنها تنطوي على تحالف مصالح الأمريكيين ومصالح أعدائهم من الميليشيات الشيعية التي قتل أفرادها كثيراً من الجنود الأمريكيين خلال الاحتلال الأمريكي للعراق. وقد عكس التوسيع الأخير للعمليات العسكرية الأمريكية في العراق التدهور الخطير الذي يشهده منذ انسحاب القوات الأمريكية منه عام 2011، لكن أي قرار لدعم الميليشيات الشيعية التي برهنت على مهاراتها أكثر من الجيش العراقي الذي تلقى تدريباً أمريكياً سيحمل في ثناياه كثيراً من التحديات، كما يرى المراسلان. وأشار المراسلان إلى أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية تمكنوا من اجتياح العراق خلال الأشهر الأخيرة نظراً إلى شعور السنة بالتهميش والحرمان من جانب الحكومة العراقية الشيعية برئاسة نوري المالكي، ومن المرجح أن تتراجع الأقلية السنية عن المشاركة في تحقيق الهدف الأمريكي على المدى الطويل لتشكيل حكومة وحدة في العراق، في حال قيام الولايات المتحدة بتعزيز قوة الميليشيات الشيعية التي قامت بترهيب السنة خلال الحرب الطائفية التي اندلعت في العراق عامي 2006 و2007، وفي أسوأ الاحتمالات، فإن مزيداً من السنة قد ينضمون للقتال إلى جانب مقاتلي «داعش». وقد أشارت الولايات المتحدة، أول من أمس الأحد، إلى حرصها على العمل مع حلفائها في مدينة آمرلي العراقية: الوحدات النظامية من الجيش العراقي وقوات الأمن الكردية التي قدمت لها الولايات المتحدة الدعم من خلال القوة الجوية منذ أن أجاز الرئيس أوباما استخدام الضربات الجوية منذ أسابيع عدة سابقة. وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية إن أي تنسيق مع الميليشيات الشيعية لم يكن من جانبنا، بل من جانب قوات الأمن العراقية التي تقاتل إلى جانب هذه الميليشيات لمواجهة التهديدات التي تشكلها «داعش».



بدء إنتاج النفط من حقل بدرة العراقي



إلى حد كبير بالصراع الدائر في العراق نظراً إلى وقوعه في منطقة تخضع لسيطرة الحكومة المركزية. وذكرت الشركة الكورية أن الإنتاج الحالي للمشروع يبلغ 15 ألف برميل يومياً، وأن الشركة تهدف إلى إنتاج 170 ألف برميل يومياً في غضون ثلاث سنوات.

قالت شركة «غازبروم نفت» الروسية، أمس الاثنين، إنها بدأت الإنتاج التجاري للنفط من حقل «بدر» في العراق وضخ الخام المنتج. وذكرت «غازبروم نفت»، الذراع النفطية لشركة «غازبروم» الحكومية الروسية للغاز الطبيعي، أن أول كمية من النفط ستنتقل عبر خطوط الأنابيب العراقية إلى مرفأ التصدير في البصرة. وأضافت الشركة «الإمدادات الحالية من حقل بدر» إلى خط الأنابيب تزيد على 15 ألف برميل من النفط يومياً، وسيتم الحفاظ على هذا المستوى حتى نهاية عام 2014. وكانت «شركة الغاز الكورية الجنوبية» (كوجاس) قالت في بيان، أمس الاثنين، أيضاً إنها بدأت الإنتاج التجاري للخام من حقل بدر» وفق الخطة الموضوعة. وكان مسؤولون في الشركة الحكومية قالوا إن عملياتها لم تتأثر

نمو قطاع التصنيع الصيني بأبطأ وتيرة منذ ثلاثة أشهر

أظهر مسح خاص نمو قطاع التصنيع الضخم في الصين في أغسطس الماضي، بأبطأ وتيرة له منذ ثلاثة أشهر، حيث تراجع النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة على المنتجات الوسيطة بالقطاع، ما يزيد من المخاوف بأن الاقتصاد الصيني برمه بدأ يفقد الزخم الذي تمتع به خلال السنوات الماضية، على الرغم من خطوات الحكومة لتحفيزه ودعم استقراره. وقد أظهرت البيانات تراجع مؤشر مشتريات المديرين في قطاع التصنيع إلى 50.2 في أغسطس الماضي، وهو ما يقل قليلاً عن تقديرات أولية سابقة بلغت 50.3%، ويقل أيضاً عن معدل النمو المسجل في يوليو الماضي، الذي بلغ 51.7%، وهو أعلى مستوى له منذ 18 شهراً. وكانت أرقام نمو التصنيع في أغسطس على هذا النحو هي أدنى قراءة منذ مايو الماضي، وذلك على الرغم من بقاء مؤشر مشتريات المديرين في ذلك لشهر ولشهر ثالث على



التوالي فوق مستوى 50 نقطة، وهو المستوى الذي يفصل بين النمو والانكماش في هذا النشاط المهم.

زيادة في أرقام التضخم في مصر

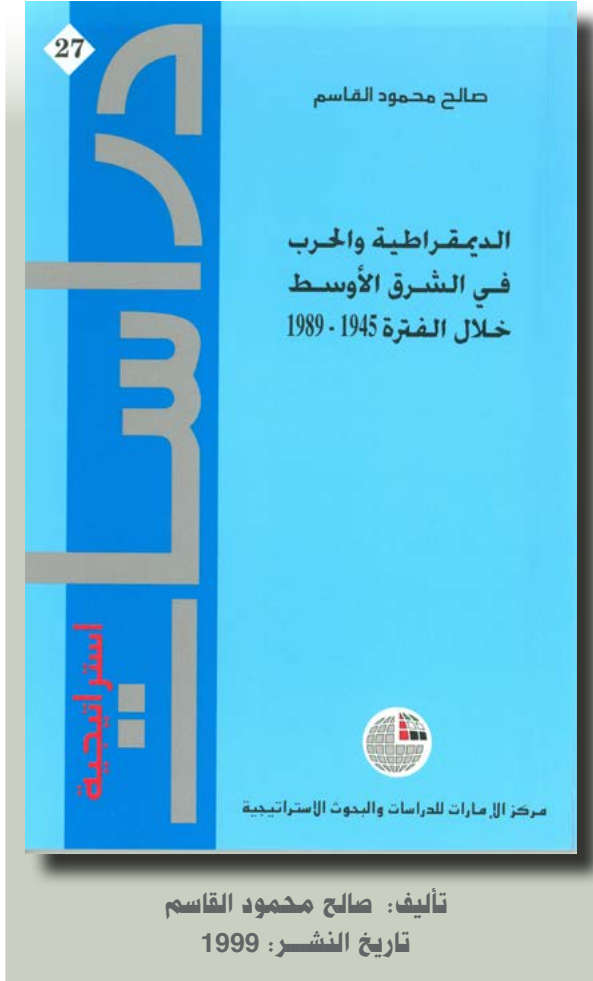
قال «البنك المركزي المصري» إن «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» قام بتعديل رقم التضخم السنوي في أسعار المستهلكين في المدن بالزيادة إلى 11.04% في يوليو الماضي، بدلاً من 10.61%، كانت معلنه في أوقات سابقة، وأضاف



البنك في بيان نُشر على موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت، أنه بناء على ذلك قام بتعديل المعدل

السنوي للتضخم الأساسي إلى 9.57% في يوليو بدلاً من 9.35% سابقاً. ورفعت مصر أسعار الوقود بما يصل إلى 78% في يوليو الماضي في خطوة لتخفيف عبء دعم الطاقة عن كاهل الميزانية الحكومية ذات العجز المتضخم. كما رفعت مصر ضريبة المبيعات على السجائر والكحوليات، وفرضت ضريبة على أرباح المعاملات في البورصة. وتنعكس أسعار الوقود على جميع نواحي الحياة في مصر تقريباً، وتوقعت الحكومة حينها أن تؤدي زيادة أسعار الوقود إلى ارتفاع التضخم فوق حاجز الـ 10%. ولا يشمل التضخم الأساسي في مصر السلع المدعومة ومتقلبة الأسعار، مثل الفواكه والخضروات.

الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1989-1945



تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: ما علاقة الديمقراطية بالحروب التي نشبت بين دول الشرق الأوسط من عام 1945 حتى عام 1989؟ ومن المعروف أن دول الشرق الأوسط خاضت أكثر من حرب، فقد اندلع العديد من الحروب في الشرق الأوسط خلال العقود الخمسة الماضية لأسباب عدة ومتنوعة، إذ وقعت خلال الفترة التي تغطيها الدراسة تسع حروب كبيرة بين بعض دول الشرق الأوسط وبعضها الآخر، كحرب فلسطين عام 1948 وحرب «قناة السويس» عام 1956 وحرب يونيو 1967 وحرب أكتوبر 1973، فضلاً عن أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية) التي اندلعت عام 1980 واستمرت حتى عام 1988.

وقد حدثت بعض الحروب بين دول الشرق الأوسط من جانب ودول من خارج المنطقة من جانب آخر، كحرب باكستان والهند خلال الفترة 1965-1971 وحرب الصومال وإثيوبيا عام 1977. ويُرجع الباحثون هذه الحروب إلى أسباب مختلفة، منها: النزاع الحدودي والرغبة في الاستقلال والرغبة في الهيمنة، كما تعود في رأي بعضهم إلى أسباب إثنية.

وبرغم تعدد أسباب هذه الحروب، فإن الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الديمقراطية والحروب، لم تهتم بدراسة هذه العلاقة في كل الحالات التي حدثت فيها حروب في المنطقة، بل إنها أشارت فقط إلى بعض هذه الحالات، كالحرب الهندية-الباكستانية والحرب القبرصية-التركية عام 1974. كما لا توجد دراسة مستقلة خُصِّصت لدراسة علاقة الديمقراطية بالحرب في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، وبخاصة أن الدراسات المتعلقة بالحروب في منطقة الشرق الأوسط ركزت في معظمها على الحرب كعامل مستقل، أو الإنفاق العسكري أو التنمية... إلخ.

ولذلك فدراسة الحرب بشكل عام، والحروب بين دول منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، هي محاولة

للقوف على أسبابها الحقيقية، والتخلص من آثارها، من أجل تجنب وقوعها مرة أخرى في المستقبل، وهو أمر مهم لتوجيه الطاقات نحو التنمية ورفاهية الإنسان، بدلاً من إهدارها بالقتل والدمار والتخريب.

وقد تناول الباحث الحروب وعلاقتها بالديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط بسبب ما يشهده العالم حالياً من تحول كبير نحو تبني الديمقراطية كخيار لأنظمة الحكم، ومقدار تأثير الديمقراطية من عدمها كعامل من العوامل المؤدية إلى الحرب.

وتبدأ الدراسة باستعراض الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة الحروب عموماً ودراسة الحروب في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، ومن ثم تنتقل إلى

بحدوث الحروب من عدمه، بل إن هناك بعض الدول كإسرائيل، التي تُصنّف على أنها دولة ديمقراطية، تمارس أشد أنواع القمع والتنكيل ومصادرة الأراضي في حق الفلسطينيين، وهي ممارسات تنفي عنها أي صفة ديمقراطية.

ولقد هدف هذا البحث إلى معرفة إذا ما كانت النتائج توافق الاتجاه الذي يقول بأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضاً، كما يقول ديكسون على سبيل المثال، أو أنها توافق الاتجاه الثاني الذي يقول إن نمط الحكم أو طبيعة النظام ليس لهما علاقة بالحرب، كما يقول دويل، وترى الدراسة أن النتائج وافقت الاتجاه الثاني.

ويقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات التي تحلل العلاقة بين الديمقراطية والحرب، ليس فقط على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بل على مستوى العالم كله، أو على الأقل إجراء مقارنات بين الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط، وبين الديمقراطية والحرب في العالم، بغية أن تكون النتائج أكثر دقة.

وفي النهاية يتساءل الباحث: هل ستنتش الحروب في الشرق الأوسط مستقبلاً، فيما لو نشبت، للأسباب التقليدية المذكورة سلفاً، المتمثلة في الصراع على الحدود والرغبة في الهيمنة والرغبة في الاستقلال أو الدوافع الإثنية، أم سيكون للديمقراطية دور كبير في توجيه القرارات تجاه بعض الدول؟ وإذا كانت نتائج الدراسة تؤكد عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والحرب والأنشطة السياسية في دول منطقة الشرق الأوسط، فإن المجال يبقى مفتوحاً لكل الاحتمالات في المستقبل.

جدير بالذكر أن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر. واهتمامنا، في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بنشرها يعود بالدرجة الأولى إلى إفساح المجال للقارئ العربي للتعرف على وجهات نظر مختلفة، تتناول بالبحث والدراسة أهم القضايا والتطورات العالمية، في هذه المرحلة الدولية المتغيرة وذات السمات الخاصة.

تحديد مفهوم كل من الديمقراطية والحرب، وتحدد كذلك الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط، وهي الدول العربية وإسرائيل وقبرص وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان.

وتستبعد الدراسة الدول الأخرى، مثل قرغيزيا وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، لأنها ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ أي بعد عام 1989، وبالتالي فإنها لا تدخل ضمن الفترة التي تغطيها الدراسة. ويتم تقسيم دول المنطقة الواقعة في عينة الدراسة، وفقاً لمعيار دخول الحرب من عدمه خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإنها تنقسم إلى مجموعتين: الأولى، تضم الدول التي تورطت في الحرب، وهي مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان وباكستان وقبرص وتركيا والصومال وإيران وإسرائيل. والمجموعة الثانية، تضم الدول التي لم تتورط في الحرب، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت ودولة قطر واليمن وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وأفغانستان.

وتطرت الدراسة في الجزء الثاني إلى العلاقة بين النظام السياسي السائد في الدولة من ناحية والسياسة الخارجية المتبعة من قبل هذه الدولة من ناحية أخرى، وذلك على اعتبار أن الحرب هي مظهر من مظاهر السياسة الخارجية عند وقوعها، كما أنه إذا كانت النظم والمؤسسات العسكرية هي الحاكمة في دولة ما فإنها تعطي هذه الدولة وسياساتها الخارجية صبغة عسكرية.

وفي الجزء الثالث تركز الدراسة على طبيعة النظام السياسي في الدول المتورطة في الحرب في منطقة الشرق الأوسط، وتحاول دراسة طبيعة النظم السياسية في هذه الدول وتأثيرها في علاقاتها بدول الجوار، ومدى الترابط بين طبيعة هذه النظم من ناحية وتورط الدولة في الحروب من ناحية أخرى.

وفي النهاية تبين الدراسة أن الحروب التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة محل الدراسة لم تكن لمظاهر الديمقراطية في أي منها علاقة